

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011



© صندوق النقد العربي 2011

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي :
الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي

ص.ب 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : +971-2-6171 560

فاكس : +971-2-632 6454

البريد الإلكتروني : economic@amfad.org.ae

Website : <http://www.amf.org.ae>

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980 . بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي

وقد صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول منذ العدد الثالث.

وتأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

محمد ابراهيم التويجري	عبد اللطيف الحمـد	جاسـم المناعـي	عباس علي نقـي
الأمين العام المساعد	المدير العام	المدير العام	الأمين العام
للشؤون الاقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	منظمة الأقطار العربية
الأمانة العامة	الصندوق العربي للإنماء	صندوق النقد	المصدرة للبتروول
لجامعة الدول العربية	الاقتصادي والاجتماعي	العربي	(الأوابـــــــــك)

تقديم

يتناول العدد الحادي والثلاثون من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2011، وكعادته منذ صدور العدد الأول منه عام 1980، التطورات الاقتصادية في الدول العربية. ويعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (الأوابك). وفي إطار هذا الجهد المشترك تقوم الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. وإضافة لذلك، يضطلع صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام 1980 بمهام تحرير التقرير وإصداره. ويعرض التقرير في صورة أولية محدودة التداول للمناقشة وإبداء الدول الأعضاء ملاحظاتها، وذلك خلال اجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورة سبتمبر من كل عام. وفي ضوء تلك الملاحظات يقوم صندوق النقد العربي، بالتنسيق مع المؤسسات المشاركة الأخرى، بتحرير الصيغة النهائية من التقرير وإصداره قبل نهاية العام.

وقد حرصت المؤسسات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضمنه من منهجية في إعداده وتطويره. من ناحية البيانات والمعلومات، يعتمد القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه، لإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. وتبذل الجهات الرسمية في الدول العربية جهوداً مشكورة، في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

ومن ناحية المنهجية في إعداد التقرير وتطويره، تحرص المؤسسات المشاركة على أن تتضمن فصول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسية، وتصنيف الدول العربية حسب الموضوع قيد الدراسة لتسهيل عملية التحليل المقارن. وفي سبيل ذلك، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وأخيراً، يتناول التقرير فصلاً خاصاً كل عام يشكل محوراً حول أحد المواضيع الاقتصادية الهامة بحيث يعكسه الفصول الأخرى كلما أمكن ذلك. ونرجو أن يكون هذا العدد من التقرير الاقتصادي العربي الموحد كالأعداد السابقة مرجعاً للمسؤولين والمحللين لأحوال الاقتصادات العربية.